

مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
الأرض الفلسطينية المحتلة
رام الله
21 آب/ أغسطس 2025

خطة مستوطنة E1: خطوة غير قانونية أخرى لترسيخ ضم الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

تمثل المصادقة النهائية من قبل الحكومة الإسرائيلية على ما يُسمى بخطة مستوطنة E1 في القدس الشرقية المحتلة، خطوة خطيرة، وغير قانونية أخرى تهدف إلى ترسيخ ضم الضفة الغربية المحتلة، في انتهاك للقانون الدولي الذي يحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وفي الوقت ذاته، يواصل المستوطنون والقوات الإسرائيلية شنّ هجمات على الفلسطينيين، حيث قُتل عشرة فلسطينيين في سياق هجمات المستوطنين منذ بداية شهر حزيران/يونيو.

إن إنشاء مستوطنات في منطقة E1، التي تُعد مركزاً حيوياً يربط بين ثلاث مدن فلسطينية رئيسية هي القدس الشرقية ورام الله وبيت لحم، بالإضافة إلى شمال وجنوب الضفة الغربية، سيُقوّض بشكل إضافي إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. كما وسيترتب من خلال تقييد قدرة الفلسطينيين على التنقل داخل الضفة الغربية المحتلة بشكل حاد، آثار كارثية على تمتعهم بحقوقهم الأساسية في الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والعمل، والحفاظ على الروابط الأسرية والمجتمعية.

تواجه المجتمعات الفلسطينية الرعوية والزراعية، التي تعيش في هذه المنطقة منذ عقود، خطر التهجير القسري الوشيك. فمنذ بداية العام، تم إنشاء 59 بؤرة استيطانية إسرائيلية وفقاً للتقارير.

تواصل قوات الأمن الإسرائيلية استخدام القوة بشكل غير قانوني وتمييزي لحماية المستوطنين الذين يهاجمون المجتمعات الفلسطينية. ففي 16 آب/أغسطس، وخلال مدهمة لبلدة المغير في محافظة رام الله، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على الشاب الأعزل حمدان موسى أبو عليا (18 عاماً) في ظهره، ما أدى إلى مقتله، وذلك عقب هجوم من قبل مستوطنين أدى إلى اندلاع مواجهات مع الفلسطينيين.

وفي 13 آب/أغسطس، أقدم مستوطن، يُعتقد أنه جندي إسرائيلي في إجازة، على إطلاق النار وقتل المواطن الأعزل ثمين خليل رضا دوابشة، خلال مواجهة وقعت بين فلسطينيين غير مسلحين ومستوطنين مسلحين كانوا يستعدون لإنشاء بؤرة استيطانية غير قانونية في بلدة دوما بمحافظة نابلس. وفي اليوم التالي لعملية القتل، تم إنشاء البؤرة الاستيطانية، ليصل عدد البؤر المحيطة بدوما إلى ثلاث. وادعت قوات الأمن الإسرائيلية أن الفلسطينيين كانوا قد رشقوا المستوطنين بالحجارة قبل إطلاق النار. وفي 15 آب/أغسطس، داهمت القوات البلدة واعتقلت خمسة رجال فلسطينيين لا يزالون رهن الاحتجاز. حتى الآن لم يتم اعتقال أي مستوطن إسرائيلي، مما يشير إلى ممارسات تمييزية في إنفاذ القانون ضد الفلسطينيين وتواطؤ الدولة في التعامل مع عنف المستوطنين.

أدى تصاعد عنف المستوطنين الإسرائيليين ومضايقاتهم للمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة إلى تهجير قسري لما لا يقل عن 2,700 فلسطيني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، معظمهم من المنطقة (ج)، ولكن بشكل متزايد أيضاً من المنطقة (ب).

إن الاستخدام غير القانوني للقوة من قبل القوات الإسرائيلية، إلى جانب تصاعد عنف المستوطنين وفشل إسرائيل في منعه ومعاقبة مرتكبيه بشكل فعال، يساهم في خلق بيئة قسرية ضد الفلسطينيين.

في تموز/يوليو 2024 قضت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر، إن نقل المستوطنين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والحفاظ على وجودهم هناك، يُعد انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة. وعليه تتحمل إسرائيل التزاماً بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة فوراً، وإخلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنع ومعاقبة الهجمات التي يشنها المستوطنون ضد حياة وسلامة الفلسطينيين الجسدية.

انتهى

للتفاصيل والاستفسارات الإعلامية يرجى التواصل:

ohchr-opt-media@un.org

للنشر وإعادة النشر عبر:

منصة إكس [@OHCHR_Palestine](https://twitter.com/OHCHR_Palestine)

صفحة الفيسبوك [UN Human Rights Palestine](https://www.facebook.com/UNHumanRightsPalestine)